

حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين

مذكرة مفاهيمية بشأن موضوع الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

(تحديث ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)

معلومات أساسية

١- استرشدت الأمانة في إعداد موضوع الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والتي سلم فيها رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى "بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها" (الفقرة ٤).

٢- وتأخذ هذه المذكرة المفاهيمية في الحسبان أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها التكاملي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

الإطار المفاهيمي

٣- الحلول المبتكرة ليست أهدافاً، بل هي وسائل للتصدي للتحديات البيئية. وينبغي أن تعتبر الحلول المبتكرة عبارة مُججاً من "سير العمل على غير المعتاد"، في التصدي للتحديات البيئية والتقليل من الفقر وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٤- ولا يقتصر الحل المبتكر على الاختراعات أو الابتكارات التكنولوجية، بل يشمل تهيئة بيئات تمكينية تؤدي إلى اتباع نهج مبتكرة في السياسات والتمويل والشراكات والعمليات، واستخدام البيانات من أجل فهم القضايا البيئية، وتعزيز الاستدامة. وتزيد الحلول المبتكرة أيضاً القدرات التقنية، وتجذب الاستثمارات الجديدة، وتفتح أسواق جديدة، وتعزز الإنتاجية والاستدامة. وستحدد جمعية البيئة في دورتها الرابعة حلولاً مبتكرة للحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بغية التصدي للتحديات البيئية التي تؤثر على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

٥- ويوجد الكثير من هذه التحديات البيئية التي تؤثر على المجتمع والاقتصاد والبيئة في حد ذاتها، وهي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، والفقر، وانعدام الأمن في مجال الطاقة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وسوء إدارة الأراضي والتصحر، في جملة مشاكل أخرى. وبعض هذه التحديات يستمر لأمد طويل. ولذلك، ستستفيد جمعية البيئة في دورتها الرابعة من الزخم المتزايد في المجتمع الدولي والحكومات الوطنية وقطاع الأعمال وأوساط المجتمع المدني في التصدي لتلك التحديات عن طريق الأخذ بالنهج المبتكرة.

٦- وينطبق مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين على كامل دورات حياة الأنشطة الاقتصادية: استخراج الموارد وتجهيزها في شكل مواد ومنتجات، ثم استخدام تلك المنتجات والتخلص منها في وقت لاحق. ويمكن أيضاً تقسيم هذا المفهوم إلى أنشطة اقتصادية محددة من أجل تحقيق نواتج أكبر وأفضل بمدخلات أقل وتحديد الأولويات حسب آثارها البيئية وطلبها على الموارد.

٧- وستؤدي الحلول المبتكرة والتغييرات النظامية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة في مختلف مراحل دورة الحياة إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتصدي للتحديات البيئية بصورة مباشرة. وفي سياق إعداد موضوع الدورة الرابعة، ستشجع الأمانة على اتباع أسلوب قائم على النهج يربط بتدفق الموارد في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة مع استخدام تلك الموارد وتأثيرها على البيئة والاقتصادات والمجتمعات. وسيشمل النهج على سبيل المثال لا الحصر الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وبرامجه المواضيعية الستة المعتمدة في مؤتمر ريو+٢٠.

٨- ولتحديد التوصيات والأنشطة المقترحة ذات الصلة بموضوع الدورة الرابعة، أخذت الأمانة في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها ذات الصلة للتنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الكفاءة في استخدام الموارد على الصعيد العالمي والفصل بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت الأمانة في اعتبارها قرار جمعية البيئة ٥/٣، المعنون "الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة لتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، إلى جانب القرارات الأخرى ذات الصلة، والوثيقة الختامية الوزارية الثالثة (UNEP/EA.3/HLS.1) الصادرة عن جمعية البيئة والمعنونة "نحو كوكب خال من التلوث".

٩- وفي ذلك السياق، وبالاستناد إلى القرار ٥/٣، استخدمت الأمانة الفئات التالية لتنظيم وإبراز الحلول المبتكرة القائمة والمقترحة: التدخلات في مجال السياسات العامة؛ التكنولوجيا السليمة بيئياً؛ خطط التمويل المستدام؛ التعليم والبحث والتطوير؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ وبناء القدرات والتوعية؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد درست أيضاً الابتكارات الاجتماعية ونماذج الأعمال الجديدة التي تعزز التنمية المستدامة، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية. واستناداً إلى تلك الفئات، حددت فرص التنفيذ المتأزر للإجراءات الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تم تحديدها.

مجالات التركيز

١٠- لتمكين جمعية البيئة من تحقيق نتائج ملموسة ومن ترشيد استخدام الوقت المتاح قبل دورتها الرابعة وفي أثنائها، أعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها بالتركيز على عدد محدود من التحديات البيئية التي يمكن معالجتها كلياً أو جزئياً عن طريق تشجيع الحلول المبتكرة والاستهلاك والإنتاج المستدامين على النحو المبين في الوصف الوارد أعلاه للإطار المفاهيمي للموضوع المقترح.

١١- وقد حددت مجالات التركيز المقترحة التالية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء، استناداً إلى معيار أهميتها على الصعيد العالمي. ويمكن تناول كل منها عن طريق الحلول المبتكرة وبالانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

(أ) التحديات البيئية المتعلقة بالفقر وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك النظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي؛

(ب) نُهج دورة الحياة إزاء كفاءة الموارد، والطاقة والمواد الكيميائية وإدارة النفايات؛

(ج) الابتكار في تنمية قطاعات الأعمال المستدامة في عصر يتميز بالتغير التكنولوجي السريع.

١٢- وعُرضت مجالات التركيز دون الإخلال بالمسائل والحلول التي قد تود الدول الأعضاء طرحها. وهي ستساعد الأمانة في إعداد وثائق المعلومات الأساسية والتحضير للحوارات الوزارية الموجهة نحو إيجاد الحلول.

١٣- وستواصل الأمانة وضع تفاصيل كل مجال، آخذة في اعتبارها الإطار المفاهيمي المقترح، وستحدد إمكانات الشراكات الاستراتيجية والمبادرات والحلول المبتكرة لكل مجال. وفي سياق مواصلة تطوير مجالات التركيز، ستدرس الأمانة أيضاً الإسهامات التي ستقدمها الدول الأعضاء إلى رئيس جمعية البيئة أثناء المشاورات حول نتائج الجزء الرفيع المستوى.

١٤- وفي سياق مواصلة الأمانة لتطوير مجالات التركيز المقترحة المذكورة في هذا الفرع، ستأخذ في اعتبارها القضايا الشاملة من قبيل تعميم مراعاة التنوع البيولوجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، واستخدام البيانات الضخمة، وإدارة المعلومات، والحلول القائمة على معارف الشعوب الأصلية، وتشجيع أنماط المعيشة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد.

١٥- وستسهم مجالات التركيز المقترحة أيضاً في خطة التنفيذ الخاصة بالتصدي للتلوث.

عناصر خطة تنفيذ للتصدي للتلوث

١٦- في الفقرة ١٤ من الإعلان الوزاري الذي اعتمده جمعية البيئة في دورتها الثالثة، طلب وزراء البيئة لبلدان العالم إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقوم، بناء على نتائج الدورة الثالثة، بإعداد خطة تنفيذ بشأن التلوث، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، وتقديمها لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة.

١٧- والأمانة ماضية في التشاور بشأن خطة التنفيذ، مسترشدة بالولاية الواردة أعلاه. وستكون الخطة المقترحة الأداة الرئيسية لتنظيم وعرض تدابير متابعة موضوع التلوث. وبالاستناد إلى نتائج الدورة الثالثة لجمعية البيئة، ستسعى الخطة إلى سد الثغرات في مجال التصدي للتلوث ومعالجة التحديات الماثلة في هذا السبيل، التي حددها المدير التنفيذي في تقريره الذي قدمه إلى جمعية البيئة في دورتها الثالثة.